

Distr.: General
21 November 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ١٠٦ من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نموا

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص الإعلان والقرار اللذين اعتمدهما الاجتماع الوزاري
السنوي الحادي عشر لأقل البلدان نموا، المنعقد في مقر الأمم المتحدة في ١٥ تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (انظر المرفقين الأول والثاني).

وأرجوكم تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهم وثيقة من وثائق الجمعية العامة في
إطار البند ١٠٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) افتخار أحمد شاودري
السفير والممثل الدائم لبنغلاديش
لدى الأمم المتحدة
ومنسق أقل البلدان نموا

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي الحادي عشر لأقل البلدان نمواً، المعقود في مقر الأمم المتحدة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

نحن وزراء أقل البلدان نمواً،

وقد اجتمعنا في مقر الأمم المتحدة أثناء الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، عملاً بالقرار الوارد في إعلان دكا الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٠،

وإذ نشير إلى إعلان الألفية الذي يتضمن تعهد رؤساء الدول والحكومات بعدم ادخار أي جهد في سبيل تخليص الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية، والتزامهم بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً،

وإذ نشير إلى البيان الوزاري لأقل البلدان نمواً الذي تم اعتماده في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك الإعلان الوزاري الصادر في عشية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في بروكسل في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠١، نعلن ما يلي:

١ - نرحب باعتماد إعلان بروكسل وبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، باعتباره خطة سير لشراكتنا الإنمائية للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

٢ - نعرب عن تقديرنا البالغ للاتحاد الأوروبي لاستضافته مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وكذلك للضيافة الكريمة والترتيبات الممتازة والمساهمة الهامة التي قدمها لإعداد المؤتمر وللتوصل إلى نتائجه. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لحكومة وشعب بلجيكا، وكذلك للبرلمان الأوروبي لكرم ضيافتهم وللدعم المقدم للمؤتمر.

٣ - نولي أهمية قصوى لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، والذي اعتبر تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ هدفه الأساسي. ويتبع المؤتمر نهجاً كلياً نحو التنمية، بواسطة تحديد سياسات في سبع مجالات تتعهد فيها أقل البلدان نمواً وشركاؤها بالتزامات. ويبنى المؤتمر على نتائج المؤتمرات الرئيسية

ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وعلى الأخص إعلان مؤتمر قمة الألفية، ويحقق تقدما جديدا في مجالات القدرات الإنتاجية والتجارة والتدفقات المالية والديون.

٤ - نعتبر أن تنفيذ هذه الالتزامات يشكل اختبارا هاما لمبدأ الشراكة المعززة بين أقل البلدان نموا وشركائها من البلدان المتقدمة النمو. ونعيد التأكيد على التزامنا التام بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، ونتعهد بالعمل بتعاون وثيق مع شركائنا في التنمية بغية التوصل إلى التنفيذ السريع للالتزامات الواردة في نتائج المؤتمر.

٥ - نسلم بأن المشاركة على المستوى الوطني هي حجر الأساس في نجاح تنفيذ نتائج المؤتمر. غير أننا نشدد على أنه في غياب دعم ومجهود كبير من قبل المجتمع الدولي، سيظل تنفيذ برنامج العمل بعيدا عن متناول أقل البلدان نموا.

٦ - ندعو بالتالي منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، وكذلك أصحاب المصالح الآخرين، إلى تعبئة جهودهم لدعم تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، بأقصى حد من التنسيق والتواءم والالتزام التام.

٧ - نؤكد على الحاجة إلى مساعدة فعالة من منظومة الأمم المتحدة، وكذلك من غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، لتسهيل مساهمة أقل البلدان نموا مساهمة فعلية في المنتديات المتعددة الأطراف المناسبة.

٨ - نرحب بالمقرر الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠٠١، بإدراج بند فرعي عادي بعنوان "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا" في إطار بند جدول أعماله العادي المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة"، بيد أننا نفهم أن هذا المقرر لا يستبعد إمكانية النظر في قضايا أقل البلدان نموا في أجزاء أخرى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسبما تقتضيه الأحوال.

٩ - نؤكد على أن سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا، يستلزم، في جملة أمور، تدابير دعم واقعية وملموسة من المجتمع الدولي، تشمل برامج مناسبة للقضاء على الفقر، وإزالة العقبات الهيكلية الحاسمة أمام التنمية التي تواجهها. وسعيا للاضطلاع بتلك المسؤولية، هنالك حاجة إلى تكوين شراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. ومن المتوقع أن يُتيح المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المقبلان فرصا طيبة لمعالجة هذه القضايا.

١٠ - نلاحظ أن عملية العولمة والتحرير تشكل تحديا خطيرا للبلدان الضعيفة، وعلى الأخص أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. ونرحب في هذا الصدد بالإجراء الذي اتخذته المجتمع الدولي لمعالجة الشواغل المحددة لهذه البلدان.

١١ - نؤيد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها المعتمدة في الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية المعقود في نيويورك في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، بعقد اجتماع وزاري دولي للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية في كازاخستان في عام ٢٠٠٣، يكرس للتعاون في مجال النقل العابر، وذلك للتشديد على إقامة نظم فعالة للنقل العابر.

١٢ - نؤيد كذلك التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالتالي للإعلان ووثائق الاستعراض الذين اعتمدهم الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين.

١٣ - نشدد على أهمية إدخال المزيد من التحسينات في المعايير القائمة لتحديد أقل البلدان نموا، لجعل هذه المعايير تأخذ بعين الاعتبار وجوه الضعف الهيكلي، والعوائق أمام التنمية البشرية، والقيود على الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتعرض للتغيرات البيئية والإيكولوجية والكوارث الطبيعية، على النحو الذي نادى به قرار الجمعية العامة ١٨٣/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ونحن نرى أن مسألة تحديد مراحل لأية دول أعضاء من أقل البلدان نموا ينبغي تأجيلها إلى حين إدخال هذه التحسينات في المعايير.

١٤ - نسلم بأهمية تعزيز التنسيق بين أقل البلدان نموا وزيادة مشاركتها في تنفيذ برنامج عملها ومتابعته. وبهذا الصدد نقرر إنشاء مكتب تنسيق، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

١٥ - نعرب عن خالص تقديرنا وعميق امتناننا لحكومة بنغلاديش لاضطلاعها بمسؤوليات منسق أقل البلدان نموا بنجاح خلال العقدين الماضيين لصالح الجهود الجماعية التي تبذلها أقل البلدان نموا لتحقيق أهدافها الإنمائية.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

مقرر بشأن آلية التنسيق لأقل البلدان نمواً، المعتمد في المقر بنيويورك، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

إن الاجتماع الوزاري السنوي الحادي عشر لأقل البلدان نمواً، المنعقد في نيويورك في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١،

- إذ يشير إلى برنامج عمل أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في بروكسل.

- وإذ يعترف بأهمية تعزيز التنسيق بين أقل البلدان نمواً وزيادة مشاركتها في تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، ومتابعته يقرر ما يلي:

- ١ - إنشاء آلية تنسيق لأقل البلدان نمواً، تسمى مكتب تنسيق أقل البلدان نمواً؛
- ٢ - يتكون مكتب التنسيق من الأعضاء التاليين: رئيس وأربعة نواب للرئيس؛
- ٣ - يكون تمثيل المجموعات الإقليمية في مكتب التنسيق كما يلي: ثلاثة ممثلين من المجموعة الأفريقية بما فيها هايتي، وممثلان من المجموعة الآسيوية؛
- ٤ - يُنتخب أعضاء المكتب لمدة خمس سنوات؛
- ٥ - تكون رئاسة المكتب بالتناوب بين المجموعة الأفريقية بما فيها هايتي والمجموعة الآسيوية، وستبدأ بالمجموعة الأفريقية؛
- ٦ - سيبدأ المكتب العمل اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.